گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 11, No. 1, pp. 206–228, March.-2023.
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

قياس وتحليل أثر الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في نسب الفقر للمدة 1990-2020 باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL)

(العراق حالة دراسية)

كوفان تمر غازي و عبد الحميد سليمان ظاهر
جامعة زاخو، إقليم كوردستان- العراق.
جامعة زاخو، إقليم كوردستان- العراق.

تاريخ الاستلام:2023 تاريخ القبول: 2023 تاريخ النشر: 2023 https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.1.1460

المستخلص:

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل أثر الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على نسبة الفقر في العراق خلال المدة 1990-2020، وقد تم استخدام البيانات السنوية من مصادرها الرسمية، وقد تضمن الانموذج عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي بجانب الإنفاق العام والتي شملت كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، ومعدل نمو السكان، والتفاوت في توزيع الدخل. وافترضت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر وكل من (الإنفاق العام، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، وعلاقة طردية بين نسبة الفقر وكل من (معدل التضخم، معدل البطالة، معدل نمو السكان، التفاوت في توزيع الدخل). استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري فضلاً عن المنهج الكمي في الجانب التطبيقي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الإنفاق العام ونسبة الفقر، ووجود علاقة عكسية معنوية بين نسبة الفقر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة طردية معنوية بين نسبة الفقر وكل من (معدل التضخم ومعدل نمو السكان والتفاوت في توزيع الدخل). وعلاقة عكسية غير معنوية بين نسبة الفقر ومعدل البطالة. وأخيراً اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها إعادة هيكلة الإنفاق العام لدعم الفئات الفقيرة وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب، وضرورة تنفيذ الدولة لمشاريع التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من أجل زيادة الدخل القومي من جهة وزيادة دخل الفقراء من جهة ثانية، والتركيز على تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، نسبة الفقر، نموذج ARDL، متغيرات الاقتصاد الكلي، العراق.

1.المقدمة

شهدت ظاهرة الفقر تطوراً ملحوظاً في وقتنا الحاضر مما جعلها محط اهتمام عالمي، وهذا التطور قد مر بفترات زمنية طويلة نتيجة للاتساع الذي شهدته الظاهرة وما أحدثته من نتائج على المجتمع والدولة، وقد برزت هذه الظاهرة بشكل واضح في العراق خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، رغم قيام الحكومة العراقية آنذاك بتطبيق برنامج البطاقة التموينية وبرامج الحماية الاجتماعية وغيرها، الا ان نسبة الفقر لم تنخفض. وقد أزداد الوضع سوءاً بعد عام 2003 بسبب الأزمات التي رافقت تغير الأوضاع السياسية في العراق وما صاحبها من مظاهر العنف والإرهاب، وتدمير البنى المؤسسية الى جانب ما أستجد من عوامل اخرى تمثلت في البطالة وانهيار الخدمات الاجتماعية وتدهور شروط البيئة المؤاتية للتنمية وإعادة الأعمار في ظل تنامي اعمال العنف وصراع المصالح وانواع الفساد، فضلاً عن ضعف السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم استغلالها للموارد المتاحة، والاعتماد شبه الكامل على صادرات النفط الخام كمصدر وحيد للإيرادات، مما عزز من الهيمنة المالية للقطاع العام على النشاط الاقتصادي والتي من خلالها أصبحت السياسة المالية عبر أدواتها (النفقات والإيرادات) من أبرز السياسات الاقتصادية لتوجيه النشاط الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية فضلا عما لها من أثر بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية.

2.1. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تعالج مشكلة مزمنة يعاني منها الاقتصاد العراقي، وتحديد أهم المتغيرات الكمية المؤثرة في هذه الظاهرة إلى جانب الأنفاق العام، لما لها من تداعيات خطيرة على مختلف الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية، فضلا عن قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، لذلك تبرز أهمية الدراسة من خلال تحليل وقياس أثر الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على نسبة الفقر في العراق التي تمثل ضرورة ملحة ومساهمة حقيقة في البحوث الاقتصادية التطبيقية.

3.1. مشكلة الدراسة:

على الرغم من امتلاك العراق الثروات الطبيعية، ورغم تبنيه السياسات والإجراءات الكفيلة بتقليل نسب الفقر، الا ان نسب الفقر لا تزال في تزايد مما يؤكد عدم جدوى هذه السياسات والإجراءات التي تقوم بها الدولة وما تنفقه من أموال في هذا المجال، لذا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي: هل يساهم الإنفاق العام في الحد من نسب الفقر في العراق، وهل ان معدلات كل من (الناتج المحلي الاجمالي، والبطالة والتضخم

والنمو السكاني والتفاوت في توزيع الدخل) لها اثر في نسب الفقر في العراق؟

4.1. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحليل واقع الفقر والسياسة الإنفاقية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق. فضلاً عن قياس أثر الإنفاق العام إلى جانب متغيرات اقتصادية أخرى على نسبة الفقر في العراق للمدة 1990-2020 .

5.1. فرضية الدراسة: تستند الدراسة على عدد من الفرضيات وهي:

-هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر والإنفاق العام.

-توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-ان التضخم يساهم في زيادة نسبة الفقر، أي توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر ومعدل التضخم.

-زيادة نسبة البطالة تسبب زيادة نسبة الفقر، مما يعني وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر ومعدل البطالة.

-توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر ومعدل النمو السكاني.

-توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل.

6.1. منهجية الدراسة:

لغرض الوصول الى هدف الدراسة والتحقق من فرضيته سيتم اعتماد منهجين رئيسيين يتمثل الأول بالمنهج الوصفي الذي يغطي الجانب النظري. والمنهج الكمي بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) من أجل بيان وقياس تأثير الإنفاق العام والمتغيرات المستقلة الاخرى على نسبة الفقر في العراق خلال المدة 1990-2020.

7.1. حدود الدراسة:

1.7.1. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

2.7.1. الحدود الزمانية: تغطي الدراسة مدة زمنية تمتد من 1990-2020 .

8.1. الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع الفقر وكانت نتائج تلك الدراسات متباينة من حيث الدلالة الاحصائية والاقتصادية بحسب ظروف البلد والمنهج القياسي المستخدم، واختلفت من حيث تفسير نتائجها، وهنا سوف نستعرض أهم تلك البحوث والدراسات وذلك للاستفادة منها في بناء النموذج القياسي للبحث وتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بينهما نذكر منها:

1.دراسة (ياسين، بشرى رمضان: 2018) بعنوان (مؤشرات الفقر واتجاه معدلاته في العراق للمدة 2007-2017) هدفت الدراسة الى معرفة مؤشرات الفقر في العراق ودور استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظاهرة، بينت الدراسة بعض الحقائق منها: يمتلك العراق جوانب عدة يمكن تنميتها للتخفيف من حدة الفقر عن طريق تحسين الانتاجية لتقليل البطالة والعمل على تطوير البنى التحتية.

2.دراسة (الياسري، حسين قاسم: 2019) بعنوان (مشكلة الفقر في العراق الأسباب والمعالجات) هدفت الدراسة الى معرفة أسباب الفقر في العراق، والنتائج المترتبة على هذه المشكلة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث من خلال دراسته الى أن الفقر في العراق له اسباب متعددة تتعلق بالمرحلة التاريخية التي مر بها العراق. واسهمت السياسات الحكومية الخاطئة في تزايد نسب الفقر.

3. دراسة (حاجي، فطيمة: 2014) بعنوان (اشكالية الفقر في الجزائر في ظل تطبيق البرامج التنموية للمدة 2005-2014) هدفت الدراسة الى تحديد أهم المتغيرات المفسرة لظاهرة الفقر في الجزائر، اعتمدت الدراسة على الاسلوب القياسي باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت الدراسة الى وجود ارتفاع كبير في معدلات الفقر في الجزائر نتيجة لأنخفاض اسعار النفط، وان متغير التضخم والنمو السكاني هما أكثر محدد للفقر في المدى القصير، وأن النمو الاقتصادي والبطالة أقل تحديدا لمعدلات الفقر.

4.دراسة (محمد: 2019) بعنوان (محددات الفقر في السودان باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتابطئة للمدة 1990-2014) هدفت الدراسة الى تحديد أهم المتغيرات التي أدت الى تفاقم الفقر في السودان، وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي: ان سياسة التحرير والتضخم والبطالة من أهم المحددات التي أدت الى تفاقم مشكلة الفقر في الاجل القصير. وسياسة التحرير، وانفصال الجنوب والبطالة من أهم المحددات التي فاقمت مشكلة الفقر في السودان في الاجل الطويل.

5. دراسة (Niyarkoh, Bright, 2016) بعنوان (Modelling Government Expenditure-Poverty Nexus for Ghana)، هدفت الدراسة الى معرفة تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات الفقر في غانا للمدة من 1960 إلى 2013، واستخدمت الدراسة التكامل المشترك لجوهانسن لمعرفة العلاقة في الاجل الطويل، ونموذج متجه تصحيح خطأ (VECM)، وطريقة المربعات الصغرى (OLS). وتوصلت الدراسة الى أن معدل الفقر يرتبط ارتباطًا إيجابيًا مع الإنفاق الحكومي، اي أن الفقر لا ينخفض مع زيادة الإنفاق الحكومي .

6. دراسة (Oriavwote, Ukawe, 2018) بعنوان (Government Expenditure and Poverty Reduction in Nigeria) هدفت الدراسة الى معرفة تاثير الانفاق الحكومي على الفقر في نايجيريا للمدة 1980-2016. اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك. وتوصلت الى أن الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم له تأثير معنوي على تقليل الفقر، في حين كان الإنفاق الحكومي على البناء والتشييد غير ذو تأثير معنوي على الحد من الفقر في نيجيريا.

من خلال الدراسات السابقة نستنتج ان هذا البحث يختلف عن معظم البحوث والدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة، والحدود الزمانية والمكانية، وطبيعة البيانات، والمتغيرات المستخدمة فيه، ويبرز الاسهام العلمي لهذا البحث مقارنة بالدراسات والبحوث التطبيقية عن الاقتصاد العراقي في عدة نقاط اهمها: تقدير خط الفقر المدقع والمطلق في الاقتصاد العراقي وتحليلها، اذ لم تتطرق اليه اغلب الدراسات والبحوث السابقة على حد علم الباحث. اضافة الى استخدام بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كعوامل محددة لظاهرة الفقر في الاقتصاد العراقي والمتمثلة بـ (الانفاق العام، التفاوت في توزيع الدخل، معدل النمو السكاني، ومعدل البطالة). وكذلك استخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة الى منهجية انموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL) للتكامل المشترك.

ولكل ما سبق يعد هذا البحث استكمالاً واضافة جديدة للبحوث التي تتناول قضايا التنمية بالنسبة للاقتصاد العراقي.

2. الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي والفقر

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ومتعددة الأبعاد، وتسعى كل الدول الى محاربة هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها، ويعد الإنفاق العام من العوامل التي تساعد على تقليل الفقر من خلال استفادة الفقراء من الخدمات العامة، وسوف نحاول في هذا المبحث ان نوضح العلاقة بين الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي والفقر.

1.2. العلاقة بين الفقر والانفاق العام:

يعد الفقر من الظواهر الكبرى صعبة التعريف، وقد تطور مفهوم الفقر عبر الزمن، حيث اقتصر في البداية على نقص الموارد المالية، ليتوسع ويشمل مختلف نواحي الحياة من صحة وتعليم ومسكن لائق وحرية (وداد، 2013: 3). ويظهر الفقر في نقص استهلاك الاغذية من حيث الكمية والنوعية، بالإضافة الى نقص في اشباع الحاجيات الاجتماعية الأساسية (مختار وبابا، 2011: 274). وقد وردت عدة تعاريف للفقر من قبل الكتاب والمفكرين. فعرفه بعضهم بانه حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في رعاية صحية جيدة، ومستوى تعليمي مرضي، ومستوى معيشي عام مقبول (عطية، 2003: 80). وعرفه آخر بانه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الى الدخل الكافي للحصول على مستويات دنيا من الغذاء والملبس وكافة الضروريات، أي عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية (Ray, 1998: 251).

ويمثل الإنفاق العام أحد أهم الأدوات الرئيسة للسياسة المالية، ويعتبر من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية والمالية وقد ادى تنوع مجالات تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية الى تطور مفهوم الإنفاق العام. وقد عرف الإنفاق العام على إنه مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام (العبيدي، 2011: 56). وكذلك يعرف على إنه مجموعة من المصروفات التي تنفقها الدولة خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع (Bierbrauer, 2014: 247). وتستخدمها الدولة في محاربة الفقر اذا ما وجه توجيهاً صحيحاً فاذا كان موجهاً لفئة معينة أو منطقة فقيرة فان هذا يمكن ان يخفض الفقر لتلك الفئة وتلك المنطقة (Eniyem, 2013: 3). وتتوقف قدرة الإنفاق العام في تأثيرها على الفقر من خلال تأثيره في كل من النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل (النجفي، 2008: 14). ومن خلال طبيعة الإنفاق على التحويلات الطبيعية المباشرة كالرواتب التقاعدية والاعانات الغذائية والإنفاق العام على الصحة والتعليم (قطوش، 2017: 130). ويترتب على تلك النفقات تخفيف حدة الفقر من خلال تأثيرها في الاستهلاك والدخل الذي تتضمنه تلك النفقات (Heltberg & Trap, 2002: 63). فالإنفاق على الأئتمان الزراعي مثلاً من خلال زيادة الدعم لهذا القطاع سوف يقدم نتائج أفضل في تحسين دخول الفلاحين مما ينعكس على تخفيض الفقر لهذه الفئة، كما ان زيادة الإنفاق على التعليم والصحة في المناطق النائية سوف يؤدي الى ارتفاع انتاجية العمل في تلك المناطق وبالتالي ارتفاع دخول العاملين مما يسهم في تخفيض نسب الفقر (الجمل، 2010: 278). وبناءاً على ذلك فان الإنفاق العام يلعب دوراً فاعلاً في زيادة دخول الأفراد وتوفير الخدمات العامة ولا سيما في الدول النامية من خلال تنمية رأس المال البشري عن طريق التعليم الأساس والرعاية الصحية الأولية، وان مدى نجاح سياسة الإنفاق العام وقدرتها على دعم الفقراء يتوقف على الطبيعة التوزيعية لتلك النفقات وقدرتها للحد من المخاطر والصدمات وتقلبات الدخل ومن ثم حماية العوائل من الوقوع في الفقر (Walle, 2002: 20).

2.2. العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي الداعم الأساسي للسياسة الاقتصادية، وشرط ضروري لتحقيق التنمية والحد من الفقر، نظراً لمساهمته في توسيع الطاقة الانتاجية وزيادة الدخل القومي (عثمان، 2014: 31). وتؤكد معظم التجارب الدولية على قدرة النمو الاقتصادي السريع والمتواصل في الحد من الفقر والذي يتطلب غالباً موارد اقتصادية لا يمكن توافرها دون تحقيق معدلات نمو مستمرة ومرضية (العراقي، 2013: 175). كما أكد تودارو على أن النمو الاقتصادي يسهم بالفعل في الحد من الفقر، فإنه من دون النمو يستحيل تقريباً الحد من فقر الدخل (تودارو، 2006: 236). ولقد أكدت معظم الدراسات على أثر النمو الاقتصادي في الفقر، وإن البلدان التي تمتلك معدلات نمو متوسطة وسريعة قادرة على خفض نسبة الفقراء، كما لا تنفي فشل بعض البلدان في تخفيض مستويات الفقر على الرغم من نجاحها في تحقيق معدلات نمو ليست بالسالبة. غير أن جميع المهتمين بالدراسات الخاصة بالفقر يؤمنون بأن النمو الاقتصادي يعد العامل الاكثر فاعلية في تحقيق معدلات منخفضة من الفقر (جوزيف، 2003: 102).

3.2. العلاقة بين الفقر والتضخم:

بغض النظر عن النظريات التي تفسر أسباب التضخم فان العلاقة بين التضخم والفقر علاقة طردية، إذ إن تسارع معدلات التضخم تنعكس سلباً على دخول الأفراد (العادلي، 2006: 136). ان تأثير التضخم على معدلات الفقر لا يكون تأثيراً مباشراً انما يكون عن طريق بعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى، إلا أن التضخم يعد أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقر في معظم الاقتصاديات العالمية ولاسيما تلك التي شهدت ارتفاعاً شديداً في معدلات التضخم فهو يشكل عاملا رئيسياً مهماً يمكن ان يسهم في رفع معدلات الفقر(خالد وسالمي، 2016: 288). اذ يمارس التضخم دوراً أساسياً في تعميق التفاوت في توزيع الدخل

وارتفاع درجة اللامساواة فيه، ويعمل على إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية وغالباً ما يكون التوزيع في غير صالح الطبقات الضعيفة اقتصادياً في المجتمع والاقل قدرة على حماية دخولهم الحقيقية من التآكل من جراء الصدمات التضخمية (عبدالمجيد والعراقي، 2008: 77). كما يشير Shiller الى أن التضخم سيعمل على خفض مستويات المعيشة للأفراد لا سيما ذوي الدخول المحدودة التي غالباً ما تصاب دخولهم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم (Esterly & Fischer, 2000: 6).

4.2. العلاقة بين الفقر والبطالة:

هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة، فالبطالة تؤدي الى الفقر، بسبب فقدان العمل والذي يعني عدم الحصول على الدخل الذي يعتمد عليه في المعيشة وسد الحاجات الأساسية (المعاضيدي وعبد منصور، 2012: 108). وتعد فرص العمل محل اهتمام واضعي السياسات والمؤسسات الدولية في مختلف مناطق العالم. ومنذ مؤتمر قمة الألفية ظهر اهتمام عالمي كبير بالبعد الاجتماعي للعولمة فتشكل توافق واسع في الآراء حول توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، كونه أمر لابد منه لتحقيق النمو الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي والقضاء على الفقر (مكتب العمل الدول، 2008، 3). كما أكدت لجنة التنمية الاجتماعية أن العمالة تعد عنصراً أساساً لأي استراتيجية تنموية وذلك بالنظر لكونها أداة حيوية لتخفيف حدة الفقر وبلوغ الأهداف التنموية، عليه يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة التأهيل والتدريب والكفاءة و بين الفقر وإنتاجية العمل، اذ إن تحسين الإنتاجية يؤدي إلى زيادات في الأجور و تفعيل دورة النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى زيادات إضافية في الإنتاجية، وكل هذا يجعل من العمالة أساساً لعدة قضايا مهمة كالحد من الفقر و تماسك النسيج الاجتماعي ونمو الإنتاجية (البنك الدولي، 2013: 13).

5.2. العلاقة بين الفقر والتفاوت في توزيع الدخل:

ان العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر عبر عنها كوزنتس عن طريق الاثر الذي يتركه النمو على الفقر، باعتبار ان الحد من الفقر عن طريق النمو يكون أكبر اذا كان مصحوباً بانخفاض مستويات التفاوت في توزيع الدخل (Aigbokhan, 2008: 8). ان الحد من الفقر عن طريق النمو الاقتصادي يعتمد على طريقة توزيع الدخل، باعتبار ان التفاوت الحاد في توزيع الدخل يؤدي الى تفاوت في الانفاق، وان زيادة الانفاق لفئة معينة من السكان لا بد ان يكون على حساب فئة اخرى، وبالتالي سيؤدي التفاوت الى مزيد من الفقر. وأظهرت نتائج دراسة (عبدالمجيد والعراقي، 2008: 82) لعينة من البلدان (ذات مستويات تفاوت مختلفة) ان التفاوت الحاد في توزيع الدخل كان له تأثير ثابت وسالب على معدل النمو، في حين ان التفاوت المنخفض كان له تأثير ثابت موجب على معدل النمو وبالتالي على نسبة الفقر، وهو ما يثبت طبيعة العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر على وفق المفهوم الحديث بأن النمو المصاحب لمستويات التفاوت المنخفضة يؤدي الى تخفيض نسب الفقر.

6.2. العلاقة بين الفقر والنمو السكاني:

يعد النمو السكاني من المحددات الأساسية للفقر، لا سيما في البلدان النامية، اذ تؤدي الزيادة في النمو السكاني الى زيادة مستمرة في الفقر، اذ ينظر الى الزيادة السكانية على انها احدى القوى الرئيسية المضادة للنمو في المجتمع، اذ ان ارتفاع عدد السكان يؤدي الى زيادة الفقر ولغرض التوسع الاقتصادي والاصلاح ظل النمو الاقتصادي بطيئاً في مواجهة الزيادة السكانية، مما ساهم في زيادة عوامل الفقر، وبالتالي زيادة الكثافة السكانية مما يعيق النمو الاقتصادي، فالزيادة السكانية السريعة في البلدان النامية تعيق التنمية الاقتصادية الجارية، والتي تعمل على تدني تلك الدخول، كما تمثل عقبة رئيسة أمام تقليل اعداد الفقراء، لا تقتصر الاثار السلبية للزيادة السكانية على البلدان النامية فقط بل تطال البلدان المتقدمة أيضاً بسبب حركات الهجرة غير الشرعية (قيرة وآخرون، 2003: 38).

3. تحليل واقع السياسة الإنفاقية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي ونسب الفقر في العراق خلال المدة 1990-2020

يهدف هذا المبحث الى تحليل واقع الفقر والسياسة الإنفاقية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 1990-2020، وكما يلي :

1.3. تحليل واقع الفقر في العراق للمدة 1990-2020:

مر الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2020 بظروف قاسية تمثلت في كثير من الحروب والعقوبات الاقتصادية وما تبعها من أوضاع سياسية واقتصادية وأمنية غير ملائمة (مجلة الجامعة العراقية، 2021: 306). ويجدر بالإشارة ان البيانات المتعلقة بالمستوى المعيشي للأفراد والاسر في العراق قليلة جداً خاصة تلك البيانات التي تتعلق بمستويات الدخل أو مستويات الاستهلاك، والتي يمكن من خلالها إعطاء صورة واضحة عن حالة الفقراء وأوضاعهم المعيشية، ويعود سبب ذلك الى عدم إجراء المسوحات الإحصائية المتعلقة بنمط الإنفاق والاستهلاك ومستوى رفاهية الاسرة أو طبيعة دخلها ومصادر تكوينه، أن قلة مثل هذه البيانات تؤكد على عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة في العراق بتحسين وضع الفقراء، كما أنها ستعرقل قياس نسبة الفقر في العراق من قبل المؤسسات المعنية، بالرغم من وجود بيانات عن نسب الفقر حسب خط الفقر الدولي في قاعدة بيانات الفقر للبنك الدولي (POVCAL)، إلا ان نسب الفقر حسب خط الفقر الوطني● غير متوفرة خلال المدة 1990-2002. في حين كان نسب الفقر حسب خط الفقر الدولي 1.90$ لكل فرد في اليوم متوفر خلال المدة نفسها.

يلاحظ من الجدول (1) ان نسب الفقر في عامي 1991 و1992 بتقدير خط الفقر الدولي وصلت الى (57.46%) و(36.69%) على التوالي، وبلغ عدد السكان الفقراء للسنوات نفسها (10,583) و(6,952) مليون فرد من اجمالي سكان العراق نتيجة الحرب والعقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على العراق منذ عام 1990 وما تبعها من آثار سلبية كالشح الكبير في السلع وارتفاع الأسعار وانخفاض الاجور وارتفاع نسب البطالة وغيرها، كلها انعكست سلباً على حياة المجتمع العراقي. وبعد تطبيق اتفاقية النفط مقابل الغذاء عام 1995 والتي سمحت للعراق بتصدير جزء من النفط فتغير الحال وبدأت نسب الفقر بالتحسن تدريجياً. وجدير بالإشارة إلى ان تقدير خط الفقر المدقع والمطلق خلال مدة الدراسة تم احتسابه من قبل الباحث بالاعتماد على مسح ميزانية الاسرة للاعوام (1988، 1993، 2007،

2012)، وبالأعتماد على الرقم القياس لأسعار المستهلك بأساس 1988 للمدة (1990-2002)، والرقم القياس لأسعار المستهلك بأساس (2007) للمدة (2003-2020).

الجدول (1) خط الفقر واعداد الفقراء في العراق للمدة 1990-2002.

السنوات	خط الفقر المدقع دينار/ فرد/ شهر	خط الفقر المطلق دينار/ فرد/ شهر	نسب الفقر	عدد سكان الفقراء (مليون نسمة)	اجمالي السكان (مليون نسمة)
1990	33	52	16.63	2975	17890
1991	119	150	57.46	10584	18419
1992	206	273	36.69	6952	18949
1993	649	1001	19.12	3724	19478
1994	3917	5007	18.73	3747	20007
1995	20559	22600	19.24	3951	20536
1996	14682	19112	14.97	3162	21124
1997	118116	23514	14.20	3131	22046
1998	20152	26986	14.10	3201	22702
1999	20152	30379	12.80	2993	23382
2000	19532	31892	13.37	3220	24086
2001	21132	37114	13.75	3412	24813
2002	23053	44283	20.20	5164	25565
2003	27900	55645	30	7902	26340
2004	30750	60068	22.7	6161	27139
2005	36750	66067	28	7830	27963
2006	39150	68468	22.4	6453	28810
2007	34250	76896	22.9	6797	29682
2008	37982	86662	22	7017	31895
2009	44833	93890	22.5	7124	31662
2010	45998	96197	23	7472	32490
2011	47402	101580	23	7668	33338
2012	50473	105500	18.9	6465	34208
2013	50690	109731	15	5264	35096
2014	52060	112191	22.5	8101	36005
2015	51889	113806	30	10564	35213
2016	50622	113883	30	10850	36169
2017	49526	114114	22.5	8357	37140
2018	49800	114344	20.5	7815	38124
2019	50567	115113	22.5	8804	39128
2020	51067	115267	31.7	12727	40150

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على:

-خط الفقر المدقع والمطلق احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة التخطيط لميزانية الاسرة.

-قاعدة بيانات البنك الدولي للفقر:

(http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx)

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح ميزانية الاسر2005، ص 103.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، استراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2010-2014 . ص 8.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، استراتيجية تخفيف الفقر2018-2022. ص 32.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق للعام 2017-2018. ص 14-13.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الاحصائية السنوية المختلفة.

-ان تقديرات خط الفقر للسنوات 1993- 2007 – 2012 محتسبة من قبل وزارة التخطيط التي أخذت بالنظر الحسبان أسعار مفردات البطاقة التموينية.

-ان قيمة خط الفقر المطلق المقدر من قبل الباحث والبالغة (115113) دينار شهرياً لعام 2019، تقترب كثيراً من القيمة المقدرة من قبل وزارة التخطيط العراقي والبالغة (110000) دينار شهرياً

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، للسنوات 2000–2021.

أما بعد عام 2003 فقد شهد العراق تحولا في النظام الاقتصادي والسياسي، وقام الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) بعدد من الإحصاءات عن الأحوال المعيشية في السنوات المختلفة، لقياس مدى ما يتحقق من اشباع فعلي للحاجات الاساسية حيث شمل مختلف جوانب ظروف الحياة المعيشية للاسرة العراقية، ولجميع محافظات العراق بما فيها محافظات اقليم كوردستان، ومن خلال هذه المسوحات يمكن قياس نسب الفقر في العراق حسب خط الفقر الوطني (وزارة التخطيط ، 2006: 1). ويلاحظ من الجدول (1) أن نسب الفقر قد بلغت في عام 2003 حوالي 30% من مجموع السكان وتعد هذه النسبة عالية جداً، وفي عام 2004 حصل تغيير هيكلي في انواع الدخول المتحققة للأفراد، بعد اعتماد نظام سلم الرواتب الجديد فحصل تحسن كبير في مستويات دخول منتسبي الأجهزة الحكومية، فبلغت نسبة مساهمة الرواتب والاجور في اجمالي دخل الفرد والاسرة اكثر من 46% في عام 2005 (وزارة التخطيط، 2006: 163). في حين بينت وزارة العمل والشوؤن الاجتماعية في كانون الثاني من عام 2006 ان نسب الفقر بلغت لهذا العام 22.4% من اجمالي السكان، وان ما يقارب (6,453) مليون فرد عراقي يعيش تحت خط الفقر (الزبيدي، 2018: 23). وبلغ خط الفقر المدقع والمطلق في عام 2007 (34250) و(76896)[1] على التوالي ديناراً للفرد الواحد شهرياً، وبلغت نسبة الفقر (22.9%) نفس العام ما يقارب (6,797) مليون فرد عراقي يعيش تحت خط الفقر (وزارة التخطيط، 2009: 8). وفي عامي 2008 و 2009 بلغت نسبة الفقر 22% و 22.5% على التوالي، وارتفعت مرة اخرى في عامي 2010-2011 الى 23%. ثم بعد ذلك حسب ثاني مسح أجري سنة 2012 انخفضت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني الى 18.9% عام 2012، وذلك بسبب تطبيق استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، وبدأت الخطط والمشاريع التنموية المستهدفة لتخفيف الفقر، بالإضافة الى ذلك رفع الاجور والرواتب اذ أصبح هناك تحسن ملحوظ للاسر في مستوياتهم المعاشية، وبالتالي قد انخفضت نسبة الأفراد الذين تقل دخولهم عن 1300 دينار عراقي في اليوم الواحد، وارتفعت نسب الدخل المتحصل من الاجور والرواتب من القطاع العام في عام 2012 الى 52.1% (وزارة التخطيط، 2012: 24). وبالرغم من إنخفاض نسب الفقر عام 2012 مقارنة بعام 2007 إلا أن عدد الفقراء لم ينخفض كثيراً ويعود هذا الى ارتفاع معدل النمو السكاني ولا سيما بين السكان الفقراء. وتجدر بالاشارة ان خط الفقر المدقع والمطلق في عام 2012 قد بلغ (50473) و(105500) على التوالي ديناراً للفرد الواحد شهرياً (وزارة التخطيط، 2018: 32). وحسب تقدير جهاز المركزي للأحصاء انخفضت نسب الفقر في العراق لعام 2013 بحيث بلغت هذه النسبة 15% وبلغ عدد الفقراء (5,264) مليون فرد. ثم عادت وارتفعت الى 22.5% في عام 2014، وذلك بسبب تردي الوضع الأمني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات (نينوى، صلاح الدين، انبار ومناطق من كركوك) عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة التنظيم الارهابي (داعش) ونزوح الملايين من ابناء الشعب العراقي، وبالتالي ارتفع عدد الفقراء الى (8,101) مليون شخص (وزارة التخطيط، 2014-2016: 103). وباستثناء المحافظات التي تعرضت للنزوح فان نسب الفقر على المستوى الوطني لم ترتفع عن نسبتها لعام 2012 (وزارة التخطيط، 2018: 132).

وكشفت وزارة التخطيط العراقية عن ارتفاع نسب الفقر في البلاد الى 30% خلال العامي 2015 و2016 (العزاوي، 2019: 16). ويعود سبب هذا الارتفاع الكبير لتدهور الوضع الاقتصادي الذي خلفه الوضع الأمني المتردي، وعدم امكانية الوصول الى الحصص الغذائية من البطاقة التموينية، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية كل ذلك أدى الى وقوع الكثير من العوائل العراقية تحت خط الفقر، وبعض النازحيين ممن دخلوا عتبة الفقر، ويرجع سبب ذلك الى فقدانهم مصادر معيشتهم في المناطق التي نزحوا منها (Worldbank, 2015: 4). وقد بلغ عدد النازحيين في داخل العراق (3,100) مليون نازح في منتصف عام 2016 وأغلبهم من الاطفال والنساء، وهم يعيشون في أوضاع متردية من مسكن ومأكل وبسبب ارتفاع اعداد النازحيين الذين ولدو ضغطاً على المناطق التي نزحوا اليها وبالتالي ولدو ضغطاً متزايداً ايضاً على

الخدمات بكافة انواعها من مدارس ومياه وكهرباء وغير ذلك. ويقدر الفقر داخل العوائل النازحة بحوالي 38% لعام 2016 وترتفع هذه النسبة في مناطق الصراع (الانبار ونينوى) لتصل الى (41,2) لنفس العام وان (57%) من الفقراء هم من الاطفال (يونسيف العراق، 2017: 12). وبعد عام 2016 والتحسن الملموس في الاوضاع الأمنية، وعودة أغلب النازحيين الى مناطقهم أدى الى تحسن نسبي في نسبة الفقر حيث بلغت (20.5%) في عام 2018، (وزارة التخطيط، 2018: 41). وفي عامي 2019 و2020 عانى الاقتصاد العراقي شأنه شأن كافة دول العالم من الاثار السلبية لجائحة كوفيد-19، ووصلت نسب الفقر الى (22.5%) و(31.7%) على التوالي حسب خط الفقر الوطني، وذلك بسبب تداعيات الجائحة والتي كانت أكثر حدة على العراق، لأنه يعاني من ضعف البنية التحتية الصحية، كما عانى العراق من صدمة اخرى تمثلت بتراجع عائدات النفط، مما تسبب في عرقلة التقدم نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة لاسيما فيما يتعلق بمعدلات الفقر وزيادة مستويات عدم المساواة (صندوق النقد العربي، 2021: 21) .

2.3. تحليل واقع السياسة الإنفاقية في العراق:

واجهت السياسة الإنفاقية في العراق خلال مدة الدراسة مجموعة من التحديات نتيجة للظروف التي شهدها الاقتصاد العراقي والتي توزعت ما بين أحداث وحروب وعقوبات اقتصادية أثرت بشكل واضح على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فواجه ظروف اقتصادية سياسية قاسية، وتفاقمت تلك الظروف والعقوبات الاقتصادية سواء بالتدمير المباشر أو غير المباشر لهياكل الاقتصاد وبناه التحتية وضياع فرص النمو والتنمية (Foote & Others, 2004: 4-5). لغرض الوقوف على السياسة الإنفاقية وطبيعة اتجاهاتها وتطورها في العراق يمكن الإستعانة بالجدول (2) الذي يبين تطور طبيعة واتجاهات النفقات العامة بالأسعار الجارية ونسبة النفقات الجارية والاستثمارية من النفقات العامة للمدة 1990-2020 .

جدول (2) تطور وتحليل هيكل النفقات العامة بالأسعار الجارية في العراق للمدة 1990-2020 (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة	النفقات الجارية	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة
1990	14,179	-	11,357	80.10	2,822	19.90
1991	17,497	23.40	15,653	89.46	1,844	10.54
1992	32,883	87.94	25,876	78.69	7,007	21.31
1993	68,954	109.69	50,060	72.60	18,894	27.40
1994	199,442	189.24	171,742	86.11	27,700	13.89
1995	690,784	246.36	605,838	87.70	84,946	12.30
1996	542,542	-21.46	506,102	93.28	36,440	6.72
1997	605,802	11.66	534,095	88.16	71,707	11.84
1998	920,501	51.95	824,705	89.59	95,796	10.41
1999	1,033,552	12.28	831,592	80.46	201,960	19.54
2000	1,498,700	45.00	1,151,663	76.84	347,037	23.16
2001	2,079,727	38.77	1,490,866	71.69	578,861	27.83
2002	3,226,927	55.16	1,761,927	54.60	1,465,000	45.40
2003	1,982,548	-38.56	1,784,293	90.00	198,254	10.00
2004	32,117,491	1520.01	29,102.758	90.61	3,014,733	9.39
2005	26,375,175	-17.88	21,803,157	82.67	4,572,018	17.33
2006	38,806,679	47.13	32,778999	84.47	6,027,680	15.53
2007	39,031,232	0.58	31,308,188	80.21	7,723,043	19.79
2008	59,403,375	52.19	47,522,700	80.00	11,880,675	20.00
2009	52,567,025	-11.51	42,053620	80.00	10,513,405	20.00
2010	70,134,200	33.42	54,003,334	77.00	16,130,866	23.00

2011	78,757,616	12.30	60,925,554	77.35	17,832,062	22.75
2012	105,139,576	33.50	75,788,623	72.08	29,350,952	27.92
2013	119,127,556	13.30	78,746,797	66.10	40,380,759	33.90
2014	113,473,517	-4.75	88,542,750	78.03	24,930,767	21.97
2015	70,397,515	-37.96	51,832,839	73.63	18,564,676	26.37
2016	67,067,437	-4.73	51,173,428	76.30	15,894,009	23.70
2017	75,490,115	12.56	59,025,654	78.19	16,464.461	21.81
2018	80,873,189	7.13	67,052,856	82.91	13,820,333	17.09
2019	111,723,523	38.15	87,300,933	78.14	24,422,590	21.86
2020	76,082,443	-31.90	72,873.538	95.78	3,208,905	4.22

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية، العدد الخاص 1990 -2002.

-البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للسنوات 2003-2020.

-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، اعدادت مختلفة .

-وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، قوانين الموازنة العامة، للسنوات المختلفة.

نلاحظ من الجدول أن النفقات العامة عام 1990 قد بلغت (14,179) مليون دينار، مثلت النفقات الجارية نسبة (80.10%) منها في حين شكلت النفقات الاستثمارية نسبة (19.90%). واستمرت السياسة الإنفاقية التوسعية للأعوام 1993و1994 وبمعدلات نمو عالية، وهذا التوسع الذي كان يمول عن طريق الافراط في الاصدار النقدي الجديد (التمويل بالتضخم) بسبب توقف تصدير النفط وإنخفاض الإيرادات النفطية بعد فرض العقوبات الاقتصادية، وكانت تتركز تلك الزيادة في دعم القطاع الزراعي من أجل تغطية حاجة السوق المحلي من المحاصيل الزراعية بعد توقف الاستيراد (العزيز، 2002: 266). وقد شهدت النفقات العامة عام 1996انخفاضاً مقارنة بالعام السابق، وهذا الانخفاض جاء نتيجة العمل بمذكرة التفاهم التي بموجبها تمكن العراق من تصدير النفط بكميات محدودة والحصول على مقدار من الإيرادات تكفي لتغطية جزء من حاجات البلاد من الغذاء والدواء، الأمر الذي خفف من الضغط على الموازنة العامة (الشمري، 2021: 154-155). ثم عادت النفقات العامة للزيادة المضطردة خلال الأعوام 1997-2002 وبمعدلات نمو متباينة، علما ان نسبة النفقات الجارية الى العامة انخفضت الى (54.60%) مع ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية الى (45.40%), ويمكن القول ان هذه الزيادة في النفقات العامة بالأسعار الجارية في جانب كبير منها هي زيادة ظاهرية نتيجة التضخم بالدرجة الأساس، ونستنتج من ذلك ان زيادة حجم النفقات العامة للمدة 1990-2002 كان بسبب ارتفاع معدلات التضخم وما تبعها من آثار سلبية وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية اذ ازدادت النفقات العامة بمعدلات نمو فاقت الزيادة الحاصلة في الايرادات العامة.

تراجع الإنفاق العام في عام 2003 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (38.56-%) مقارنة بالعام السابق، بسبب حرب الخليج الثالثة وتوقف الكثير من المشاريع (الطائي، 2019: 90). لكنها عادت وارتفعت في عام 2004 وازدادت أيضاً نسبة النفقات الجارية الى العامة, بسبب زيادة النفقات العامة لتدعيم الوضع الامني فضلا عن تعديل الاجور والرواتب وكانت هذه الزيادة مدعومة بزيادة الإيرادات العامة (الشمري، 2021: 156). واستمرت السياسة التوسعية للإنفاق حتى عام 2013 ورافق تلك الزيادة ارتفاع حجم الإنفاق التشغيلي الجاري بسبب التوسع في حجم القطاع العام، وهذه الزيادة في الإنفاق كانت بسبب سعي الحكومة لتطوير الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي (سالم، 2014: 304). وكذلك بسبب تزايد الإنفاق على قوات الجيش للمحافظة على استقرار وامن البلد وحماية البنى التحتية (وزارة التخطيط، 2019: 9).

وفي عام 2014 انخفض الإنفاق العام بسبب عدم إقرار الموازنة عام 2014 مما حدى بوزارة المالية بالتقييد بالصرف وبنسبة (1 الى 12) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر مماثل من عام 2013 (البنك المركزي العراقي، 2014: 70). واستمر الإنفاق العام بالانخفاض خلال الأعوام 2015 و 2016 بمعدلات نمو سالبة بلغت 37.96-% و4.73-% على الترتيب، بسبب انخفاض أسعار النفط الخام المصدر من 91$ للبرميل الواحد عام 2014 الى 44$ و 33$ في عامي 2015 و 2016 على الترتيب، فضلاً عن تدهور الأوضاع الأمنية منذ شهر حزيران لعام 2014 والتي تمثلت بوقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الإرهابية (وزارة التخطيط، 2016: 4). أما الأعوام 2017-2019 فقد شهدت ارتفاع في حجم النفقات العامة مرة اخرى نتيجة تحرير الاراضي العراقية التي سيطرت عليها الجماعات الارهابية عام 2014 وإعادة تشغيل الحقول النفطية التي دمرتها الحرب مع الإرهاب، واستمر الاتجاه التوسعي للسياسة الإنفاقية خلال تلك الفترة بسبب إعادة الاعمار للمناطق المنكوبة (الشمري، 2021: 156-157). أما عام 2020 فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً للنفقات العامة حيث بلغت نحو 76,082,443 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (31.90-%) مقارنة بالعام السابق، هذا الإنخفاض يعود الى انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)، وبالتالي إنخفاض العوائد النفطية باعتباره المورد الرئيسي في تمويل النفقات العامة، ومن

جهة آخر ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري من النفقات العامة بسبب الصرف الطارئ والمستجد لأحتواء تداعيات جائحة (كوفيد-19)، وتأثير حالات الاغلاق إستجابة للتدابير الإحترازية على بعض بنود الصرف الجاري، وبالتالي ارتفعت نسبته من إجمالي الإنفاق العام (صندوق النقد العربي، 2021: 138).

3.3. تحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2020

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة باستخدام عوامل الانتاج (وهيب وفاضل، 2016: 45). ولمعرفة معدل النمو الاقتصادي لأي بلد لا بد من متابعة بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة مثل الناتج المحلي الاجمالي، الذي يعد من المؤشرات المهمة المعبرة عن كفاءة الاداء الاقتصادي. والجدول (3) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة 1990-2020.

يبين الجدول المذكور ان الناتج المحلي الإجمالي سجل نمواً سالباً في عام 1991 بلغ (-24.03%) ويعود ذلك الى فرض العقوبات الاقتصادية وحظر تصدير النفط، ثم عاد بالارتفاع في عام 1992 واستمر هذا الارتفاع حتى عام 1995 اذ سجل معدلات نمو عالية فبلغ معدل النمو السنوي عام 1995 (303.74%) بسبب تصاعد موجة التضخم. ثم انخفض الناتج عام 1996 بمعدل نمو سالب وصل الى (- 2.90%) بسبب انخفاض مستويات الأسعار نتيجة توقيع مذكرة التفاهم. وعاود الناتج ارتفاعه بالأسعار الجارية للمدة 1997-2000، ثم شهد تراجعا في معدلات نموه في عام 2001 بمعدل نمو سنوي مقداره (-16.46%) بسبب احداث 11 ايلول وتراجع أسعار النفط.

جدول (3) تحليل وتطور النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2020 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1990	55,926	-	2006	95,587,954	29.99
1991	42,451	-24.09	2007	111,455,813	16.60
1992	115,108	171.15	2008	157,026,061	40.88
1993	321,646	179.42	2009	130,642,187	-16.80
1994	1,658,325	415.57	2010	162,064,565	24.05
1995	6,695,482	303.74	2011	217,327,107	34.09
1996	6,500,924	-2.90	2012	254,225,490	16.97
1997	15,093,144	132.16	2013	273,587,529	7.61
1998	17,125,847	13.46	2014	266,420,384	-2.61
1999	34,464,012	101.23	2015	194,680,971	-26.92
2000	50,213,699	45.69	2016	196,924,141	1.15
2001	41,945,138	-16.46	2017	221,665,709	12.56
2002	45,109,146	7.54	2018	268,918,874	21.31
2003	33,716,173	-25.25	2019	262,917,150	-2.23
2004	53,235,358	57.89	2020	198,774,325	-24.39
2005	73,533,598	38.12			

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على:

البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية، العدد الخاص 1990- 2002.

البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للسنوات 2003-2020.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - مديرية الحسابات القومية.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية للسنوات المختلفة.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، للسنوات 2000–2021.

گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 11, No. 1, pp. 206–228, March.-2023.
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

بعد عام 2003 شهد العراق تحولا في النظام السياسي وتحسن في بعض المؤشرات وتراجع في اخرى, وذلك يعود الى اختلاف طبيعة المشاكل المترتبة على الوضع الجديد، إذ يلاحظ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مسجلا نمواً سالباً بلغ (-25.25 %) بسبب إحتلال العراق في تلك السنة وعمليات التخريب والتدمير التي اجتاحت البلد. وفي عام 2004 شهد ارتفاعا ملحوظا, نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية ومن ثم السماح للعراق بتصدير النفط, واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2008 بسبب ارتفاع الكميات المصدرة من النفط (ميلز، 2018: 58). ثم شهد عام 2009 انخفاضا في الناتج بمعدل نمو سالب بلغ (-16.80%) وهذا الانخفاض في الناتج سببه الازمة المالية العالمية للرهن العقاري وتباطؤ النشاط الاقتصادي. ثم عاود الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع خلال الاعوام 2010-2013 وبمعدلات نمو متباينة وكان ذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية, وفي عامي 2014 و2015 شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط فضلا عن الاحداث التي جرت في العراق بسبب إحتلال داعش بعض محافظات العراق وسيطرته على بعض الحقول النفطية (وزارة التخطيط، 2020 : 1-3). وفي المدة 2015-2018 ارتفع الناتج بمعدلات متباينة نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا. وفي الاعوام 2019 و 2020 قد شهدت تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارية الجارية بشكل ملموس نتيجة التداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتراجع أسعار النفط (صندوق النقد العربي، 2021: 27).

4.3. تحليل واقع التضخم في العراق للمدة 1990-2020

جدول (4) تحليل وتطور معدل التضخم في العراق للمدة 1990-2020

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
1990	51.64	2001	16.37	2011	5.60
1991	186.54	2002	19.32	2012	6.06
1992	83.76	2003	32.58	2013	1.86
1993	207.62	2004	26.96	2014	2.24
1994	492.15	2005	36.96	2015	1.44
1995	351.39	2006	53.23	2016	0.5
1996	-15.43	2007	30.83	2017	0.2
1997	23.02	2008	2.67	2018	0.4
1998	14.77	2009	-2.80	2019	-0.2
1999	12.58	2010	2.46	2020	0.5
2000	4.98				

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية ، العدد الخاص 1990- 2002 .

-البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للسنوات 2003-2020.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، للسنوات 2000–2021.

ظهرت في بداية المدة حدوث قفزات كبيرة في معدلات التضخم وبلغ معدل التضخم في عام 1991 (186.54%) واستمر بالارتفاع وبمعدلات عالية خلال المدة 1992-1995 حتى بلغت (351.39%) في عام 1995، وكانت معدلات التضخم خلال هذه المدة من النوع الجامح والتي لم يشهد الاقتصاد العراقي مثيلا لها سابقا. وهذا يعود الى الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وحظر تصدير النفط ولجوء الحكومة الى الاصدار النقدي الجديد (الشمري، 2021: 159). أما عام 1996 فشهد تراجعاً في معدلات التضخم اذ سجل نموا سالبا بلغ (- 15.43%) بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) واستئناف تصدير النفط جزئيا (الخزرجي، 2007: 146). ثم عاود معدل التضخم الارتفاع عام 1997 واستمر هذا الارتفاع

الى عام 2002 وبمعدلات متباينة، والسبب في استمرار هذا الارتفاع هو ارتفاع قيمة أغلب فقرات الرقم القياسي لاسعار المستهلك لاسيما السلع الغذائية والوقود (البنك المركزي العراق، 2003: 93).

وبعد عام 2003 أستمر التضخم متذبذبا لغاية عام 2007، ويعزى ذلك الى الاضطراب السياسي والامني وعدم الاستقرار وحصول ما يدعى بالتضخم المستورد المتأتي من أسعار السلع المستوردة والتي يعتمد عليها الاستهلاك المحلي (شندي ونعيم، 2011: 11). وبعد عام 2008 أخذت معدلات التضخم بالانخفاض وتسجيل معدلات مقبولة من خلال اسلوب مزاد العملة (البنك المركزي العراقي، 2008: 40). ثم عادت معدلات التضخم للنمو وبمعدلات متفاوتة للمدة من 2010-2012 ، نتيجة تزايد الإيرادات وتزايد الطلب الكلي المعتمد على الاستيراد من الخارج، وفي عام 2014 بعد الصدمة المزدوجة (داعش وانخفاض أسعار النفط) تراجع معدلات التضخم بسبب انخفاض عرض النقد ووصول معدل التضخم الى ادنى مستولى له أذ بلغ (0.5 %) عام 2016. وفي السنوات الأخيرة كان معدل التضخم منخفضاً نسبياً بفضل تاثير السياسات التي نفذها البنك المركزي وارتفاع الضرائب على الاستهلاك وانخفاض الايجارات وتكاليف السكن (صندوق النقد العربي، 2019: 26-28).

5.3. تحليل واقع البطالة في العراق للمدة 1990-2020

يلاحظ من الجدول ارتفاع معدلات البطالة في العراق، بسبب الظروف الاقتصادية والأوضاع غير الطبيعية التي مر بها البلد من حرب وارهاب، فارتفع معدل البطالة من (5.5) في عام 1990 الى (17.4%) في عام 1998، ثم بعد ذلك تزايد من (20.2) عام 1999 الى (22.4%) عام 2000 ثم وصلت الى (26.7%) خلال العام 2002. ومن أهم الأسباب التي أدت الى تزايد معدلات البطالة هي فرض العقوبات الاقتصادية والتي كانت لها آثار كبيرة في تدهور الوضع الاقتصادي في العراق، والتراجع الكبير في دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي (محمد، 2018: 7). أما بعد عام 2003 فقد حققت معدلات مرتفعة أذ بلغت (26.8%) في عام 2004 بسبب إحتلال العراق من قبل القوات الامريكية، ثم بدأت بالانخفاض بسبب عودة الكثير إلى الجيش والشرطة ودوائر الدولة الأخرى وبخاصة تاركي الوظائف الحكومية قبل 2003، والسجناء السياسيين وغيرهم (حمود وعلي ، 2019: 8). وبالرغم من انخفاض معدلات البطالة مع تحرك القطاع الخاص، ولو بشكل محدود، إلا أن تزايد عدد الخريجين ونمو السكان وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل جديدة وانخفاض استثماراته الإنتاجية وما قامت به العصابات الإرهابية منذ عام 2014 زاد من نسب البطالة من جديد (وزارة التخطيط 2018: 124-125).

جدول (5) تحليل وتطور معدل البطالة في العراق للمدة 1990-2020

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
1990	5.5	2001	24.6	2011	14
1991	6.5	2002	26.7	2012	15.7
1992	7.5	2003	28.1	2013	15.1
1993	8.5	2004	26.8	2014	15.9
1994	10.5	2005	17.9	2015	16.4
1995	12.9	2006	17.5	2016	16.4
1996	13.9	2007	16.3	2017	14.8
1997	15.4	2008	15.3	2018	12.9
1998	17.4	2009	15	2019	12.8
1999	20.2	2010	12	2020	14.1
2000	22.4				

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على:

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات- مديرية الحسابات القومية.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية للسنوات المختلفة.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، للسنوات 2000–2021.

6.3. تحليل وتطور قيم معامل جيني في العراق للمدة 1990-2020

لغرض تحليل التفاوت في توزيع الدخل تم اختيار معامل جيني (Gini Coefficient) كمقياس للتفاوت في توزيع الدخل في

العراق لمدة الدراسة، وتم الاعتماد على بيانات الدراسات السابقة وبيانات الجهاز المركزي للاحصاء.

جدول (6) تحليل وتطور قيم معامل جيني في العراق للمدة 1990-2020

السنة	معامل جيني	السنة	معامل جيني	السنة	معامل جيني
1990	0.37	2001	0.58	2011	0.31
1991	0.39	2002	0.59	2012	0.29
1992	0.40	2003	0.35	2013	0.27
1993	0.43	2004	0.41	2014	0.25
1994	0.45	2005	0.42	2015	0.23
1995	0.48	2006	0.38	2016	0.24
1996	0.49	2007	0.33	2017	0.27
1997	0.51	2008	0.31	2018	0.29
1998	0.54	2009	0.32	2019	0.30
1999	0.55	2010	0.32	2020	0.31
2000	0.57				

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على:

-عبد، مهند خميس، عبد، ناظم عبدالله.(2021). قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي والفقر على التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1996-2019، مجلة اقتصاديات الاعمال. 2(1). 147-175. ص 158.

-الخفاجي، راجي محيل هليل.(2009). قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987-2007. رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية ، بغداد . ص 107.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية للسنوات المختلفة.

تشير قيم معامل جيني الواردة في الجدول (6) الى ان هناك زيادات مستمرة في قيم معامل جيني للمدة 1990-2002 مما يشير الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل وقت الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي أدت الى التدهور في مستوى المعيشة، وزيادة معدلات التضخم الجامح والذي أثر بشكل كبير على أصحاب الدخل المحدود، ولا سيما موظفي الدولة، وكذلك انهيار سعر الصرف بشكل غير مسبوق، كل ذلك انعكس على مؤشرات الفقر في تلك المدة. أما بعد عام 2003 وتحديداً المدة 2004-2020 كان هناك تغير هيكلي في أنواع الدخول التي يكسبها الافراد، بعد اعتماد سلم رواتب جديد ساهم في تحسن كبير في مستويات الدخل لموظفي الدولة، الى 46% من دخل الاسرة في عام 2005، وانخفضت معدلات البطالة، وقد ساعد هذا في الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل. ومنذ بداية 2007 وبسبب سياسات الاصلاح، بدأ توزيع الدخل يأخذ منحى أكثر مساواة وتناقصت قيمة معامل جيني الى 0.27 في عام 2013، ثم يعود ويرتفع في عام 2020 اذ بلغ 0.31 بسبب الانخفاض في أسعار النفط وتقليص الانفاق (الياسري، 2019: 303).

7.3. تحليل واقع النمو السكاني في العراق للمدة 1990-2020

يعد العراق من بين الدول عالية النمو السكاني، وان توجهات السياسة السكانية كما جاء في خطط التنمية الوطنية 2010-2014 أقرت زيادة السكان بمعدل 3% سنوياً (وزارة التخطيط، 2013: 29). والجدول (7) يوضح اهم التغيرات في حجم السكان.

جدول (7) عدد السكان في العراق للمدة 1990- 2020 / مليون نسمة

السنوات	عدد السكان	معدل النمو السكاني	السنوات	عدد السكان	معدل النمو السكاني
1990	17890	-	2006	28810	3.02
1991	18419	2.95	2007	29682	3.02
1992	18949	2.87	2008	31895	7.45
1993	19478	2.79	2009	31662	-0.73
1994	20007	2.71	2010	32490	2.61

1995	20536	2.64	2011	33338	2.61
1996	21124	2.86	2012	34208	2.60
1997	22046	4.36	2013	35096	2.59
1998	22702	2.97	2014	36005	2.59
1999	23382	2.99	2015	35213	-2.19
2000	24086	3.01	2016	36169	2.71
2001	24813	3.01	2017	37140	2.68
2002	25565	3.03	2018	38124	2.64
2003	26340	3.03	2019	39128	2.63
2004	27139	3.03	2020	40150	2.6
2005	27963	3.03			

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على:

-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، الباب الثاني احصاءات السكان، اعداد متفرقة.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، للسنوات 2000–2021.

يلاحظ من الجدول (7) أن العراق شهد نموا سكانيا مرتفعا نسبيا على الرغم من المشاكل التي مر بها كارتفاع الوفيات والهجرة الخارجية, اذ كان من الممكن أن يحقق معدلات نمو سكاني اعلى لولا جملة الظروف الاستثنائية التي أدت الى استقرار هذه المعدلات ضمن نطاق محدد وبالأخص قبل عام 1997 واهم هذه العوامل هي ارتفاع عدد الوفيات بسبب الحروب والحصار الاقتصادي. والهجرة الخارجية خلال حرب الخليج الاولى مما انعكس على فقدان العراق الفئة الشبابية الفعالة، وبعد عام 2003 شهد العراق تحولا في عدة مجالات ومن بينها حجم السكان, اذ بدا عدد السكان يتصاعد بوتائر سريعة, وبالأخص بعد عام 2007 (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، 2012).

4.قياس أثر الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في نسب الفقر في العراق للمدة 1990-2020

من أجل قياس وتحليل أثر الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على نسبة الفقر في العراق في الأجلين القصير والطويل، تم استخدام البيانات السنوية لمتغيرات البحث بالاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية من الوزارات والمؤسسات الحكومية فضلاً عن المؤسسات الدولية (وزارة التخطيط العراقي، وزارة المالية العراقية، البنك المركزي العراقي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي).

1.4. توصيف الانموذج القياسي:

تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية، لذلك واستنادا إلى الادبيات الاقتصادية في مجال هذه الدراسة، فقد تم صياغة نموذج الدراسة (قياس أثر الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في نسب الفقر في العراق) وفقاً للعلاقة الدالية التالية:

POV = f(T_EXP, GDPG, INF, UNE, GINI, POP)

حيث ان (POV) نسب الفقر من إجمالي السكان، و(T_EXP الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، و(GDPG) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و(INF) معدل التضخم، و(UNE) معدل البطالة. و(GINI) مؤشر جيني يعبر عن التفاوت في توزيع الدخل، و(POPG) معدل نمو السكان .

2.4. إختيار الانموذج الملائم:

يعتمد إختيار نموذج الدراسة على طبيعة المتغيرات المستخدمة في الدراسة ودرجة تكاملها، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على انموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model(ARDL) لمعرفة أثر الإنفاق العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في نسب الفقر في العراق في الأمدين القصير والطويل، لإنه يعد من أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استخدامها في الاعوام الأخيرة، وتعود أسباب شيوع استخدامه لميزاته العديدة أهمها إنه يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجلين القصير والطويل، ويمكن له كذلك فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، كما يأخذ هذا الانموذج عدداً كافيا من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل النتائج (Pesaran et al, 2001: 291). ومن مميزات هذا الانموذج إنه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الانموذج متكاملة من الرتبة نفسها، اذ يمكن استخدامه اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج من كليهما، على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن (Budha, 2012: 3). وكذلك يقدم هذا الانموذج مقدرات كفؤة وغير متحيزة لان الانموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي، وأيضاً يستخدم هذا الانموذج حتى في العينات الصغيرة (حسن، وشومان، 2013: 186). ويقدم هذا الانموذج تحليلاً اقتصادياً للأجل القصير والطويل وفق انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model) (UECM، ويتم إختبار وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) فيما بين المتغيرات وفق منهج إختبار الحدود (Bound Tast) عن طريق مقارنة قيمة إختبار F-Stat مع القيم الجدولية الخاصة

المقدمة من لدن Narayan (2005), فاذا كانت قيمة F–Stat المحتسبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم (H0: b=0) وقبول الفرضية البديلة (H1: b≠0) أي وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات, أما اذا كانت القيمة المحتسبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة, أما اذا كانت أقل من الحد الأدنى فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل (Alimi, 2014: 107).

3.4. نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (Stationary Test)

يعد إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في تقدير النماذج القياسية لبيانات السلاسل الزمنية من خلال إثبات سكون السلسلة الزمنية من عدمه، بغية الحصول على سلاسل زمنية تتسم بالسكون، ويعد إختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) من أكثر الإختبارت استخداماً في هذا المجال، والجدول التالي يوضح نتائج إختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لمتغيرات الدراسة.

جدول(8) نتائج إختبار جذر الوحدة حسب ADF لمتغيرات الدراسة

At Level								
	Variables	POV	T_EXP	GDP	INF	UNE	GINI	POP
With Constant	t-Statistic	-3.6553	-1.0342	-3.2754	-2.5351	-2.1921	-1.1516	0.7027
	Prob.	0.0104	0.7278	0.0277	0.1176	0.2132	0.6817	0.9902
		**	n0	**	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5879	-2.2782	-2.8801	-3.7320	-2.0314	-2.3237	-2.9391
	Prob.	0.0480	0.4322	0.1856	0.0360	0.5605	0.4094	0.1652
		**	n0	n0	**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8574	-0.1323	-2.8262	-2.3158	0.0381	-1.1760	8.5436
	Prob.	0.3362	0.6298	0.0067	0.0222	0.6872	0.2133	1.0000
		n0	n0	***	**	n0	n0	n0
At First Difference								
	Variables	d(POV)	d(T_EXP)	d(GDP)	d(INF)	d(UNE)	d(GINI)	d(POP)
With Constant	t-Statistic	-9.3724	-5.2155	-1.1171	-5.2713	-3.5597	-5.8076	-6.5359
	Prob.	0.0000	0.0002	0.6909	0.0002	0.0133	0.0000	0.0000
		***	***	n0	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.9937	-5.0488	0.6707	-5.1666	-3.7372	-5.7510	-6.6076
	Prob.	0.0000	0.0017	0.9992	0.0013	0.0356	0.0003	0.0000
		***	***	n0	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.4777	-5.1281	-3.4641	-5.3505	-3.5885	-5.8950	0.2811
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0012	0.0000	0.0008	0.0000	0.7591
		***	***	***	***	***	***	n0

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيEviews10

يعرض الجدول (8) نتائج إختبار جذر الوحدة حسب ADF في ثلاث حالات هي حالة وجود حد ثابت فقط With Constant، وحد ثابت واتجاه زمني Constant & Trend، وحالة عدم وجود اتجاه زمني وعدم وجود حد ثابت Without Constant & Trend. وأظهرت النتائج بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات نسبة الفقر (POV) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومعدل التضخم (INF) مستقر عند مستواها الأصلي I(0)، في حين ظهر وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيري الإنفاق العام (T_exp) ومعدل البطالة (UNE) ومؤشر جيني (GINI) وعدد السكان (POP) عند مستواها الأصلي I(0)، مما يؤكد عدم تحقق صفة السكون، وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية، وتشير النتائج بعد اخذ الفرق الأول I(1) للمتغيرات المذكورة واجراء إختبار جذر الوحدة إلى تحقق صفة السكون عند الفرق الأول لكل المتغيرات، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يؤكد ان السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة عند فرقها الأول.

بعد الانتهاء من اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، أصبح من الممكن استخدام منهجية التكامل المشترك بحسب انموذج (ARDL) تستخدم للبيانات الساكنة عند المستوى أو الفرق الاول أو مزيج بين الاثنين. كما انه أكثر كفاءة في حالة العينات الصغيرة، لذا سيتم استخدام هذا الانموذج في القياس للحصول على أكفأ تقدير للعلاقة التوازنية في الاجلين القصير والطويل. قبل تقدير العلاقة بحسب انموذج (ARDL) بين نسبة الفقر والمتغيرات المفسرة له، يجب معرفة عدد مدد الأبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وهذا يستلزم التقدير الأولي لأنموذج (ARDL) وتحديد الرتبة المثلى له وفق معيار (AIC) (Fangjhy et al,2022:10918).

ومن الشكل (1) يتضح ان النموذج الافضل الذي يدني قيمة (Akaik) هو نموذج (2,1,2,2,1,0,1)، اذ ان قيمة (1) تعني تخلفاً زمنياً لمدة وأحدة و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من متغيرات النموذج.

4.4. التقدير الاولي لأنموذج (ARDL):

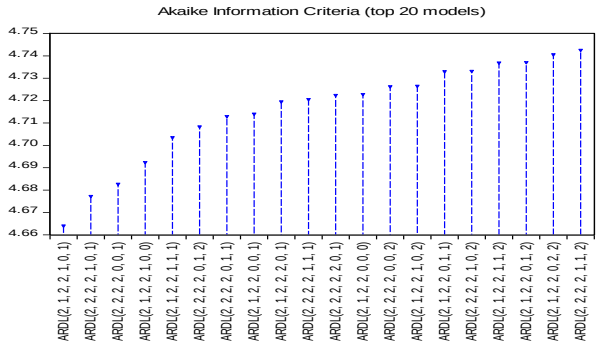

الشكل (1) اختيار النموذج الامثل

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول (9) نتائج التقدير الأولي لإنموذج (ARDL) الفقر في الاقتصاد العراقي

Selected Model : ARDL (2, 1, 2, 2, 1, 0, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POV(-1)	0.393735	0.393735	1.987390	0.0702
POV(-2)	-0.440867	0.145071	-3.038979	0.0103
T_EXPG	-4.631172	1.495337	-3.097076	0.0092
T_EXPG(-1)	3.622749	1.714133	2.113459	0.0562
GDPG	-0.031712	0.009939	-3.190676	0.0078
GDPG(-1)	-0.057819	0.023850	-2.424323	0.0321
GDPG(-2)	-0.053122	0.016948	-3.134342	0.0086
INF	0.053458	0.019634	2.722794	0.0185
INF(-1)	0.032067	0.020058	1.598763	0.1359
INF(-2)	0.041519	0.014534	2.856649	0.0144
UNE	-0.986153	0.343095	-2.874284	0.0140
UNE(-1)	0.586371	0.227798	2.574087	0.0244

POP	0.000491	0.000270	1.819184	0.0939
GINI	0.680771	0.278260	2.446532	0.0500
GINI(-1)	2.686007	1.667298	1.610994	0.1332
C	16.55069	12.25678	1.350329	0.2018
R-squared	0.934227	Mean dependent var		21.08500
Adjusted R-squared	0.852011	S.D. dependent var		5.424304
S.E. of regression	2.086691	Akaike info criterion		4.604595
Sum squared resid	52.25134	Schwarz criterion		5.365855
Log likelihood	-48.46433	Hannan-Quinn criter.		4.837320
F-statistic	11.36310	Durbin-Watson stat		2.620603
Prob(F-statistic)	0.000071			

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10

يظهر الجدول (9) نتائج التقدير الاولي لإنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة موضوع البحث، ويتبين منه ان معامل (R2) بلغ (93%) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المدروس، بمعنى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (93%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وان النسبة المتبقية والبالغة (7%) تمثل تأثير متغيرات اخرى لم تدخل ضمن الانموذج، وتشير قيمة (F-statistic) والبالغة (11.36310) الى معنوية الإنموذج المستخدم في تقدير معلمات الاجلين القصير والطويل.

5.4. إختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك

الخطوة التالية في تحليل أنموذج ARDL هي إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، لذلك يتم اجراء إختبار الحدود (Bounds Test) الذي اقترحه (Pessaran 2001) للتأكد من وجود أو عدم وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. نلاحظ من الجدول (11) نتائج إختبار الحدود للتكامل المشترك اذ تبين القيمة المحتسبة لإختبار (F) والبالغة (8.741968) هي أكبر من قيمة الحدود العليا الجدولية I(1) والحدود الدنيا I(0) لقيم إحصائية (F-stat) وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية ومستوى المعنوية، وهذا يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الجدول (10) نتائج إختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.74196	6
I(0)	I(1)	Significanse
1.99	2.94	10%
2.27	3.28	5%
2.55	3.61	2.5%
2.88	3.99	1%

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10

6.4. تقدير معلمات الاجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بحسب اختبار الحدود (وجود تكامل مشترك)، ينبغي الحصول على المقدرات طويلة وقصيرة الأجل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM). اذ يلاحظ من الجدول (11) وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهو ما يؤكده معامل تصحيح الخطأ *(-1)CointEq لهذا الأنموذج والبالغ (-1.047132) وان القيمة الاحتمالية المصاحبة له (= Prob 0.0000) الامر الذي يعني تحقيق الشرطين الأساسين في هذا المعامل هما قيمته السالبة ومعنويته الاحصائية (Alam,2012: 377)، مما يعني ان (1.04) من اخطاء الاجل القصير يتم

تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي ان نسبة الفقر يتطلب اقل من سنة (0.96=1.04÷1) أي ما يقارب (11) اشهر وهي استجابة سريعة نسبياً لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل.

الجدول (11) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)

Short Run Coefficients & Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(T_GEX)	-4.631172	1.495337	-3.097076	0.0092
D(GDPG)	-0.031712	0.009939	-3.190676	0.0078
D(INF)	0.053458	0.019634	2.722794	0.0185
D(UNE)	-0.986153	0.343095	-2.874284	0.0140
D(POP)	0.000491	0.000270	1.819184	0.0939
D(GINI)	0.680771	0.278260	2.446532	0.0500
CointEq(-1)*	-1.047132	0.099510	-10.52291	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
T_EXP	-0.963033	1.795082	-0.536484	0.6014
GDPG	-0.136232	0.034678	-3.555897	0.0040
INF	0.121326	0.027612	4.393989	0.0009
UNE	-0.381788	0.231428	-1.649706	0.1249
POP	0.000469	0.000174	2.695402	0.0357
GINI	0.287144	0.092689	3.097929	0.0212

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10

- تشير نتائج التقدير في الجدول (11) الى وجود علاقة عكسية معنوية بين نسبة الفقر والانفاق العام في الاجل القصير، وهذا يعني ان زيادة الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض نسب الفقر بمقدار (4.631172)، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة، في حين وجود علاقة عكسية غير معنوية بين نسبة الفقر والانفاق العام في الاجل الطويل، ويمكن سبب عدم معنوية أثر الانفاق العام على نسبة الفقر أن يرجع الى الأسباب التالية:

1.عدم ترشيد الإنفاق العام، كونه يمول الكثير من المشاريع المعطلة غير المنتجة دون الحصول على إنتاج وأيراد. فالإنفاق الرشيد والمخطط يساعد على محاربة الفقر والتقليل منه.

2.الفساد المالي والاداري الذي تسبب في سرقة وهدر الأموال والإنفاق على المشاريع الوهمية غير المنجزة وهذا ما أنعكس سلباً في إنخفاض أداء وكفاءة الإنفاق العام تجاه نسب الفقر.

3.النسبة العظمى من الإنفاق العام تذهب الى الإنفاق الجاري الذي يمول الرواتب والاجور دون الإنفاق الاستثماري الذي يخلق طاقات انتاجية جديدة تساهم في زيادة الدخول وتستوعب جزء من البطالة.

4.ضعف دور الإنفاق الاستثماري في زيادة حجم الدخل القومي أو العدالة في توزيعها نظراً لما يتمتع به السياسة الإنفاقية في العراق من تسيد الإنفاق الاستهلاكي القائم على زيادة الطلب نحو الاستيراد من السلع والخدمات دون التأثير أيجاباً في زيادة الطلب الكلي على السلع المحلية نظراً لضعف مرونة الانتاج المحلي.

- تبين نتائج التقدير ان هناك علاقة عكسية معنوية بين نسبة الفقر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير، أي وجود تأثير سالب (عكسي) لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على نسبة الفقر، مما يعني اذا زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض الفقر بنسبة (0.031712)، في حين بلغ معلمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل (0.136232) وهذا يعني ان زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض نسبة الفقر (0.136232) وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة.

- ظهرت نتائج تقدير العلاقة بين نسب الفقر ومعدل التضخم متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث يشير معامل معدل التضخم الى وجود أثر موجب ومعنوي للتضخم على نسب الفقر في الاجلين القصير والطويل، اذ بلغت قيمة معامل معدل التضخم

في الاجل القصير (0.053458) أي ان زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسب الفقر بـ (0.053458) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل معدل التضخم في الاجل الطويل (0.121326) وهذا يعني ان زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الفقر بـ (0.121326)، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي وفرضية الدراسة، اذ ان زيادة معدل التضخم يؤدي الى زيادة الفقر والعلاقة بينهما طردية.

- يشير معامل معدل البطالة الى وجود علاقة عكسية معنوية بين نسبة الفقر ومعدل البطالة في الاجل القصير، في حين توجد علاقة عكسية غير معنوية بين نسب الفقر ومعدل البطالة في الاجل الطويل، هذه النتيجة لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة، والسبب في ذلك يعود الى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي واعتماده على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي وعدم تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي تساهم في امتصاص جزء كبير من البطالة، كذلك تشير تقارير البنك الدولي الى إن مشكلة الفقر ليست دائما مشكلة البطالة، ولكنها في معظم الحالات هي مشكلة الاجور المنخفضة بالمقام الاول لأنه يمكن الفصل بسهولة بين البطالة وانخفاض الاجور، ويعود ذلك الى ارتفاع الطلب على الايدي العاملة الماهرة بسبب نتائج العولمة والتكنولوجيا التي قللت من التركيز على العمالة غير الماهرة وغير المرنة.

- تشير نتائج التقدير الى وجود علاقة طردية غير معنوية بين نسب الفقر ومعدل نمو السكان في الاجل القصير، أي بمعنى ان معدل نمو السكان له أثر غير مؤكد على نسب الفقر في الاجل القصير، في حين وجود علاقة طردية معنوية بين نسبة الفقر ومعدل نمو السكان في الاجل الطويل، وهذا يعني ان زيادة معدل نمو السكان بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة نسب الفقر بمقدار (0.000469)، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة. بالرغم من وجود علاقة معنوية بين نسب الفقر ومعدل نمو السكان الا انها ضعيفة وهذا يعود الى أن التوظيف في القطاع الحكومي والقطاع الخاص لا يتناسب مع معدلات تزايد السكان.

- أظهرت نتائج التقدير ان هناك علاقة طردية ومعنوية بين نسب الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاجلين القصير والطويل، بلغ معامل التفاوت في توزيع الدخل في الاجل القصير (0.680771)، مما يعني اذا زاد التفاوت في توزيع الدخل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة نسب الفقر بمقدار (0.680771)، في حين بلغ معامل التفاوت في توزيع الدخل في الاجل الطويل بمقدار(0.287144) وهذا يعني ان زيادة التفاوت في توزيع الدخل بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة نسب الفقر بمقدار (0.287144) وجاءت هذه النتيجة كما متوقع لها وتتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة. لان زيادة التفاوت في توزيع الدخل يؤدي الى زيادة الفقر والعلاقة بينهما طردية.

7.4. الإختبارات التشخصية للنموذج:

وبعد الانتهاء من تقدير النموذج ولغرض التأكد من صحة ودقة النتائج أعلاه ينبغي اجراء بعض الإختبارات المهمة منها (خلف،2015: 34-38).

1.7.4. إختبار Serial Correlation LM test : يستخدم هذا الإختبار للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، وبالاستعانة بإختبار Breusch-Godfrey للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، وكانت نتائج الإختبار كما في الجدول (12)، وتشير الى ان القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) (2.393843) وهي أكبر من (5%) أي بمعنى قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية، ورفض الفرضية البديلة مما يشير الى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي auto correlation بين المتبقيات العشوائية، وهذا يعزز من امكانية اعتماد نتائج الأنموذج في التحليل والتنبوء ورسم السياسات.

الجدول رقم (12) نتائج إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statis	2.393843	Prob. F(2,10)	0.1414
Obs*R-squared	9.065327	Prob. Chi-Square(2)	0.0108

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 10

2.7.4. إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس Heteroskedasticity يستخدم هذا الإختبار للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين، وبإعتماد إختبار Engle's ARCH ظهرت لنا النتائج التالية :

الجدول رقم (13) نتائج إختبار Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.568450	Prob. F(1,25)	0.2220
Obs*R-squared	1.593927	Chi-Square(2)	0.2068

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 10

تشير النتائج في الجدول (13) الى خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين بالاستناد الى قيمة P-vaue البالغة (1.568450) وهي أكبر من (5%). أي بمعنى قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة تجانس التباين، ورفض الفرضية البديلة مما يشير الى خلو أنموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وهذا مما يعزز مقبولية نتائج الأنموذج .

3.7.4. إختبار Histogram-normality test المتعلق بإختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، وبعد اجراء الإختبار كانت النتائج كما موضحة في الشكل (2).

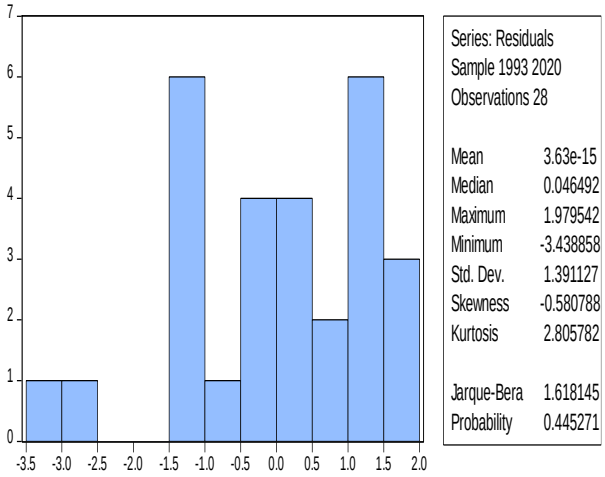

شكل (2) إختبار Histogram-normality test

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 10

يوضح الشكل (2) أن الاخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الانموذج المقدر فقد بلغت قيمة اختبار (JB) (1.217639) بقيمة احتمالية (0.543993) مما يعني امكانية قبول فرضية العدم التي تنص بان الاخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

4.7.4. إختبار استقرارية الهيكلي للنموذج (stability test)

لغرض التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكيلية فيها عبر الزمن ومدى استقرار وانسجام معلمات طويلة الأمد مع قصيرة الأمد لابد من استخدام أحد الإختبارات المناسبة، وقد تم استخدام إختبارين هما المجموع التراكمي للبواقي the cumulative sum of the recursive residuals (CUSUM)، وإختبار مجموع التراكمي لمربعات البواقي the cumulative sum of recursive residuals squared (CUSUMSQ) ، ووفقا لهذين الإختبارين, اذا كان الرسم البياني لكل من الإختبارين داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%), عليه فان فرضية العدم بان جميع المعلمات هي مستقرة يعد مقبول. وكانت نتائج الإختبار موضحة في الشكلين (3) و(4). نلاحظ من الاشكال تكشف بشكل واضح بان الرسم البياني لكل من مجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود منطقة الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى), مما يدل على الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير. وكذلك هذه الإختبارات الإحصائية تثبت استقرارية المعلمات الطويلة والقصيرة الأمد للنموذج ARDL المستخدم في هذه الدراسة.

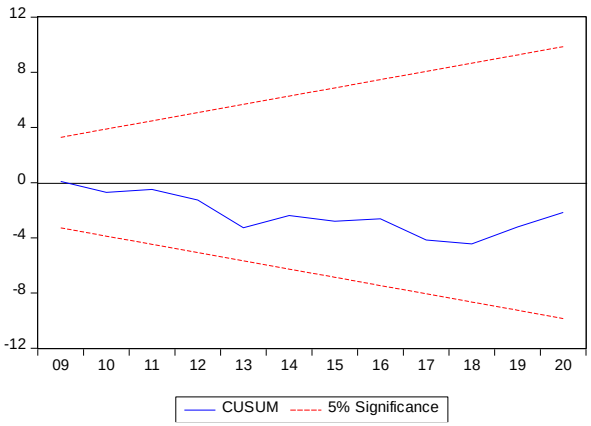

الشكل (3) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

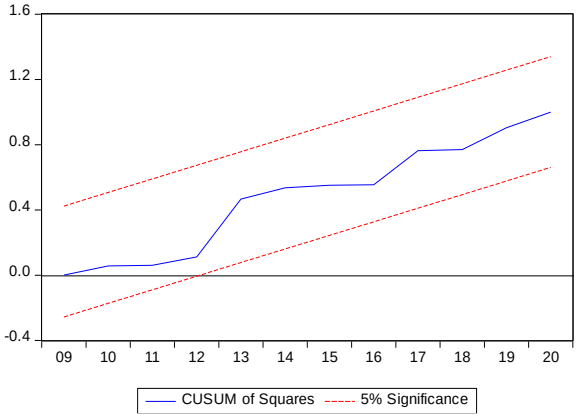

الشكل (4) المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 10

5. الاستنتاجات والمقترحات:

1.5. الاستنتاجات :

1.أثبتت نتائج التحليل القياسي ان بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية لم تكن ساكنة عند المستوى الاصلي I(0) ، في حين تحققت صفة السكون بعد أخذ الفرق الأول I(1) وفق إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، لذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) في تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة.

2.تبين من نتائج اختبار التكامل المشترك لانموذج (ARDL) وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي وجود تكامل مشترك بينهما.

3.ظهرت نتائج التقدير توجد علاقة عكسية معنوية بين نسب الفقر والإنفاق العام في العراق في الأجل القصير وتوجد علاقة عكسية غير معنوية في الأجل والطويل ، وهذا يعني ان الإنفاق العام ليس له اي أثر على نسب الفقر, وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة.

4.ان شكل العلاقة عكسية ومعنوية بين نسب الفقر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة.

ان معدل البطالة له تأثير عكسي معنوي على نسب الفقر في الأجل القصير، في حين كان تاثيره عكسي وغير معنوي في الاجل الطويل، وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة.

5.أثبتت نتائج التحليل القياسي لمقدرات نموذج (ARDL) وجود علاقة طردية معنوية في الأجلين القصير والطويل بين نسب الفقر وكل من (معدل التضخم، التفاوت في توزيع الدخل، والنمو السكاني) وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة.

6.اجتاز الانموذج القياسي (ARDL) المقدر بالصيغة الخطية معايير التقييم الاحصائية والقياسية، اذ اثبتت اختبارات ملاءمة الانموذج خلو الانموذج المقدر من المشاكل القياسية كافة.

2.5. المقترحات:

1.اعادة هيكلة الإنفاق العام لدعم الفئات الفقيرة وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب فضلا عن شبكات الضمان الاجتماعي لتنمية راس المال البشري وتحقيق التنمية الاقتصادية، لتخفيض الصدمات الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الدخل لدى الفقراء.

2.دراسة وتقييم السياسة الإنفاقية المتبعة وفق مؤشرات وأساليب قياسية جديدة، مما يعني التعرف على تأثير السياسة الإنفاقية المعتمدة على الشرائح الاجتماعية الفقيرة.

مكافحة الفساد المالي والاداري واستنزاف الموارد، الذي يؤدي بدوره الى ترشيد الإنفاق العام وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

3.ضرورة تنفيذ الدولة لمشاريع التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من أجل زيادة الدخل القومي من 4.جهة وزيادة دخل الفقراء من جهة ثانية، والتركيز على تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

5.الاهتمام بالمؤسسات المعنية بقياس وتحديث مؤشرات الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، وتأسيس مؤسسات حكومية بحثية مدعومة لهذا الغرض لما له من أهمية في توفير قاعدة بيانات صحيحة موثوقة تمكن الباحثين من تحليل ظاهرة الفقر والمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بشكل علمي أكاديمي صحيح.

6. المصادر

-البنك الدولي السنوي.(2000). التنمية شن الهجوم على الفقر.

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث .(2003). النشرة الاحصائية السنوية.

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث .(2008). التقرير الاقتصادي السنوي.

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث .(2014). التقرير الاقتصادي السنوي.

-الجمل، هشام مصطفى.(2007). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي والاسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة. ط1. دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع.

-الخزرجي، ثريا عبد الرحيم.(2007). تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, 13 (48). 142-160.

-الخفاجي، راجي محيل هليل.(2009). قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987-2007. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة المستنصرية. بغداد.

-الزبيدي، حسن لطيف.(2018). الفقر وسط الغني في العراق، مجلة مدارك. (9). 15-40.

-الشمري، مايح شبيب.(2021). واقع وآفاق الايرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق لممدة 1990-2019. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 29، السنة الخامسة عشرة. 141-164.

-الطائي، علي عمران حسين.(2019). قياس أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على البطالة باستخدام نموذج ARDL في العراق للمدة 1990-2017.

-العادلي، عادل حميد.(2006). التنمية والفقر سمات وتحديات- العراق انموذجاً. مجلة كلية المامون الجامعة، (25). 117-150.

-العبيدي، سعيد علي محمد.(2011). اقتصاديات المالية العامة، ط1. دار دجلة .

-العراقي، بشار احمد.(2013). السياسة المالية واليات تأثيرها في معدلات الفقر. مركز الدراسات الاقليمية، 9 (30) . 163-188.

-العزاوي، هاشم خليل.(2019). التقرير الوطني للتنمية المستدامة 2030 حول واقع الاعاقة في العراق. الرابط على الموقع التالي:

http://www.internationaldisabilityalliance.org

-العلي، عادل فليح .(2011). المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط ٢ ، دار إثراء .للنشر والتوزيع.

-المعاضيدي، حلا زيدان ذنون، عبد منصور، أحمد ابراهيم.(2012). الفقر المفهوم والاسباب-العراق انموذجاً. مجلة تنمية الرافدين، 114(35). 100-112.

-الوادي، محمود حسين، العساف، أحمد عار.(2009). الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

-الياسري، حسين قاسم محمد.(2019). مشكلة الفقر في العراق الاسباب والمعالجات. مجلة اداب البصرة. (88). 306- 336.

-بلحاوي، حاتم كريم .(2017). استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق الاسباب والنتائج والخطط المستقبلية. مجلة واسط للعلوم الانسانية، 13 (38)، 209-232.

-تحليل الوضع السكاني في العراق .(2012). اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. الرابط على الموقع الالكتروني:

https://iray.unfapa.org/sites/defalut

-توداورو، ميشيل، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود.(2006). التنمية الاقتصادية. دار المريخ للنشر.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.(2020). مديرية الحسابات القومية، تقرير عن اداء الاقتصادي الكلي.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.(2008). التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، (CFSVA).

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء.(2006). مسح الأحوال المعيشية في العراق، ج2.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.(2013). خطة التنمية الوطنية، 2013-2017.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.(2018). بناء نموذج قياسي لتحليل مؤشرات الاقتصادي الكلي في العراق.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.(2018). خطة التنمية الوطنية 2018-2022.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.(2019). تقرير عن الأدوات المالية في العراق.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.(2006). خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الأول.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الاحصائية السنوية المختلفة.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء.(2018). الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2018-2022.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء .(2016). التقديرات الاولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء.(2017). قسم احصاءات التنمية البشرية، أهداف التنمية المستدامة، تقرير احصائي.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء.(2009). الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2010-2014.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات.(2006). خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، جهاز المركزي للاحصاء.(2020). مسح رصد وتقويم الفقر في العراق SWIFT للمدة 2017-2018.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للاحصاء. (2014-2016). النشرة الاحصائية السنوية.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط.(2009). الاستراتيجية الوطنية لخفيف الفقر الخلاصة.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط.(2012). المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

-حاجي، فطيمة.(2014) اشكالية الفقر في الجزائر في ظل تطبيق البرامج التنموية التنموية للمدة 2005-2014. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر. الجزائر.

-حسن، علي عبدالزهرة، شومان، عبداللطيف حسن.(2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL), مجلة العلوم الاقتصادية. 9(34). 174-210.

-حمود، هناء عبدالغفار، على، رسول حسن.(2019). أثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة 2004-2017. مجلة الادارة والاقتصاد، (42). 1-24.

-خالد، بن جلول. سالمي، جمال.(2016). تاثير التضخم على معدلات الفقر دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري. مجلة المستنصرية الدراسات العربية والدولية، (53). 284-307.

-خلف،عمار حمد.(2015). تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews. ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية. بغداد.

-سالم، عبد الحسين سالم.(2014). عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (2003-2012), مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, 18 (68). 293-321.

-سكتنلر، جوزيف.(2003). العولمة ومساوئها. بيت الحكمة.

-شندي، اديب قاسم، و نعيم، حيدر كامل.(2011). تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة 1970-2008. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, 1 (5). 1-20.

-صندوق النقد العربي.(2020)، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي. الامارات العربية الموحدة.

-صندوق النقد العربي.(2021)، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي. الامارات العربية الموحدة.

-عبد، مهند خميس، عبد، ناظم عبدالله.(2021). قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي والفقر على التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1996-2019، مجلة اقتصاديات الاعمال. 2(1). 147-175.

-عبدالعزيز, أكرم.(2002). الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل, ط1, بيت الحكمة, بغداد.

-عبدالمجيد، أحمد فتحي، العراقي، بشار أحمد.(2008). التضخم واليات تاثيره في معدلات الفقر. مجلة بحوث اقتصادية مركز دراسات الوحدة العربية، (42). 70-84.

-عثمان، علام.(2014). تمويل التنمية في الدول الاسلامة في الدول الاقل نموا. [اطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر.

-عطية، عبدالقادر محمد عبدالقادر.(2003). اتجاهات حديثة في التنمية.

-عودة، بسمة رحمان، حسن، سوزان عبدالباقي.(2016). مشكاة الفقر الحضري في المجتمع العراقي المعاصر. مجلة القادسية، 1 (16)، 274-294.

-قرة، اسماعيل وآخرون.(2003). عولمة الفقر والمجتمع الاخر مجتمع الفقراء والمحرومين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

-قطوش، عبدالحميد.(2017). دور برامج التنموية في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة ما بين 2001-2004. اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة فرحات عباس سطف.

-مجلة الجامعة العراقية.(2021). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة العراقية مركز البحوث الدراسات.

-محمد، عبدالخالق أحمد.(2019). محددات الفقر في السودان باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتابطئة للمدة 1990-2014. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة سودان للعلوم والتكنولوجيا.

-محمد، علاء جاسم .(2018). أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على البطالة والفقر في العراق –دراسة حالة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة.9(3). 1-22.

–مختار، عريس، بابا، عبدالقادر.(2011). محددات واسباب الفقر في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 4 (7)، 274-302.

-مكتب العمل الدول .(2008). تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر.

-ميلز، روبن.(2018) مستقبل النفط العراقي سلسلة اصدارات ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ط 1 ، العراق.

-ناشد، سوزي عدلي.(2009). اساسيات المالية العامة. منشورات الحلبي الحقوقية.

-وداد، عباس.(2013). تقييم سياسات العربية في مكافحة الفقر لتحقيق الاهداف الألفية الانمائية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عباس سطيف.

-وهيب، بشرى على، فاضل، سجى.(2016). الفقر في العراق بعد عام 2003. مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (51). 34- 71.

-ياسين، بشرى رمضان. (2018) مؤشرات الفقر واتجاه معدلاته في العراق للمدة 2007-2017. مجلة كلية العلوم الانسانية، (99). 1163-1182.

-يونسيف العراق، قسم السياسة الاجتماعية.(2017). تحليل اتجاهات فقر الأطفال والتوصيات بشأن السياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2017-2021.

-Aigbokhan.E. Ben.(2008). Growrth Iniquality and Poverty in Nigria, UNECA, Addis Ababa.

-Alam, Shaista .(2012). A reassessment of Pakistan's aggregate import demand function: An application of ardl approach. The Journal of Developing Areas. 371-388.

-Alimi, R. Santos .(2014). ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, 2 (2). 103-114.

Budha, Birendra Bahadur.(2012). Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/. 22-35

-Enyim, Okulegu Bethran .(2013). government spendings and poverty reduction in Nigerian's economic growth", international journal of social sciences & humanities reviews .4.(1). 103-115

-Esterly, William and Stanly Fischer.(2000). Inflation and the poor. Journal of money , Credt and Banking, April. 2-33 .

-Fanjihy, et.al. (2022). The relationship between health expenditure, CO2 emissions, and economic growth in the BRICS countries—based on the Fourier ARDL mode. Environmental Science and Pollution Researc.29. 10908-10927.

-Felix J.Bierbrauer. (2014). optimal Tax and expenditure policy with aggregate uncertainty, American economic journal. 6(1). 57-205.

-Foote, Christopher. et.al .(2004). Economic Policy and Prospects in Iraq , Public Policy , Discussion Papers , Federal Reserve Bank of Boston , May. 1-37

-Heltberg, R et.al .(2000). Public Spending and Poverty in Mozambique, UNU/WIDER, Discussion Papers, No.63. 1-32.

-

http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx

-Niyarkoh, Bright, James .(2016).Modelling Government Expenditure-Poverty Nexus for Ghana, Munich Personal RePEc Archive. MPRA Paper, No 75727. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/75727/

-Oriavwote, E. Victor, Andrew, Ukawe .(2018). Government Expenditure and Poverty Reduction in

-Ray, Debarej.(1998). Development Econmics.Published by Princeton University Press.

-World Bank and Government of Iraq and Kurdistan Region .(2015). LOSING THE GAINSTHE PAST,op.cit

Nigeria, Journal of Economics and Public Finance, 4(2). 156-163.

-Pesaran, et.al.(2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics,16(3). 289-326.

.

Measuring and analyzing the impact of public spending and some macroeconomic variables on poverty rates for the period 1990-2020 using the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) (Iraq case study)

ABSTRACT:

The study aims to measure and analyze the impact of public spending and some macroeconomic variables on the poverty rate in Iraq during the period of 1990 to 2020. Annual data has been obtained from the official sources. The study included a number of macroeconomic variables which are; Real GDP, unemployment, inflation, population growth rate, and income inequality as well as public spending.The study hypothesized that there is a statisticaly inverse relationship between the poverty rate and the variables (public spending and real GDP growth rate), and a positive relationship between the poverty rate and the variables (inflation, unemployment, population growth rate, and and income inequality). The study used the descriptive analytical approach in the theoretical aspect as well as the quantitative approach in the applied aspect by using the Autoregressive Distributed lag (ARDL). The study concluded that there is an insignificant positive relationship between public spending and the poverty rate. The study also revealed that there is a significant inverse relationship between the poverty rate and the rate of GDP growth, and a positive and significant relationship between the poverty rate, inflation rate, population growth rate and the income inequality. In addition there is an insignificant inverse relationship between the poverty rate and the unemployment rate. Finally, the study concluded with a set of recommendations, the most important of which is the restructuring of public spending to support the poor by providing social services such as education, health and safe drinking water, and the need for the state to implement economic development projects and raise economic growth rates in order to increase national income on the one hand and increase the income of the poor on the other hand, Focusing on reducing inequality in income distribution.

KEYWORDS: Public Spending, Poverty Rate, Ardl Model, Macroeconomic Variable, Iraq.

پیڤان وشرۆڤەکرنا کاریگەری یا خەرجێن گشتی وچەندەك ژ گۆراوێن ئابووری یا هەموکی ل ریژەییێن هەژاریێ بو ماوێ 1990 -2020 ب کارئینانا موودیلا خاڤبوونەڤەیا دابەشکرنێ یا خوپاشکەفتنێ (ARDL) (ئیراق وەك نموونە)

کورتی:

ئارمانجا ڤەکولینێ پیڤان وشرۆڤەکرنا کاریگەری یا خەرجێن گشتی یە وچەندەك ژ گۆراوێن ئابووری یا هەوکی ل سەر ریژەیا هەژاریێ ل ئیراقێ بوم اوێ 1990 -2020، وداتایێن سالانە ژ ژێدەرێن وێ بێن سەرەکی هاتینە بکارئینان، وئەڤ موودیلە پێکهاتیە ژ ژمارەکا گۆراوێن ئابووری یا هەموکی ل گەل خەرجێن گشتی کو بریتیە ژ ریژەیا گەشەکرنا تێکرایێ بەرهەمێ گشتیێ یێ راستەقینە، وریژەیا بێکاریێ، وریژەیا هلئواسانێ، وریژەیا زێدەبوونا سەرژمارێ، وجیاوازی ل دابەشکرنا داهاتی. وگرێمان ڤەکولینێ دبێژیت کو پەیوەندییەکا پێچەوانە یا نەرێنی هەیە ل نافبەرا ریژەیا هەژاریێ وهەر ئێك ژ (خەرجێن گشتی، ریژەیا گەشەکرنا تێکرایێ بەرهەمێ نافخۆیی)، وپەیوەندییەکا ئەرێنی یا پۆزەتیڤ ل نافبەرا ریژەیا هەژاریێ وهەر ئێك ژ (ریژەیا هلئواسانێ، ریژەیا بێکاریێ، جیاوازی ل دابەشکرنا داهاتی). ڤەکولینێ پشبەستن ب ریبازا ڕافەکرنێ یا شرۆڤەکاری کریە ل بیاڤێ تیۆریێ ڤەکولینێ دا زێدەباری ریبازا چەندایەتیی ل بیاڤێ پراکتیکیێ ڤەکولینێ دا وب ریێ یا بکارئنیانا موودیلا شرۆڤەکرنێ یا (ARDL)، وڤەکولین گەهشتە وێ ئەنجامی کو پەیوەندییەکا پۆزەتیڤ یا ئەرێنی یا نە مەعنوی هەیە ل نافبەرا خەرجێن گشتی وریژەیا هەژاریێ، وهەبوونا پەیوەندییەکا نەرێنی یا پێچەوانە یا مەعنوی ل نافبەرا ریژەیا هەژاریێ وریژەیا هلئواسانێ، وهەبوونا پەیوەندییەکا پۆزەتیڤ وئەرێنی یا مەعنوی ل نافبەرا ریژەیا هەژاریێ وهەر ئێك ژ (ریژەیا گەشەکرنا تێکرایێ بەرهەمێ نافخۆیی، وهەبوونا پەیوەندییەکا پۆزەتیڤ وئەرێنی یا مەعنوی ل نافبەرا ریژەیا هەژاریێ وهەر ئێك ژ (ریژەیا هلئواسان وریژەیا زێدەبوونا سەرژمارێ وجیاوازی ل دابەشکرنا داهاتی). وپەیوەندییەکا نەرێنی یا پێچەوانە یا نە مەعنوی ل نافبەرا ریژەیا هەژاریێ وریەیا بێکاریێدا.

پەیڤێن دەستپێکی: خەرجێن گشتی، ریژەیا هەژاریێ، موودێلا ARDL، ئیراق.

• خط الفقر الوطني يعبر عن نسبة الفقر حسب مستوى البلد معتمداً على العادات الاستهلاكية للأفراد ويحاول تبيان ظروف معيشة الفقراء استناداً الى الحد الادنى للاحتياجات الاساسية. أما خط الفقر الدولي تعبر عن نسبة الفقر من اجمالي السكان الذين كانوا دخله اليومي لا يتعدى عن ($1.90) و تعتبر خطوط فقر مطلقة والغرض الرئيسي منها هو تسهيل المقارنات الدولية لمعدلات الفقر.

[1] [1] اعتمد خط الفقر الوطني في العراق على أساس كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي والتي تقدر بـ2332 سعرة حرارية في المتوسط، وحسب بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق 2007 تم تقدير كلفة السعرة الحرارية الواحدة بحوالي 0.482 ديناراً. وبهذا يكون معدل كلفة الاحتياجات الغذائية الاساسية الشهرية للفرد الواحد 34250 دينار ويساوي هذا خط فقر الغذاء (خط الفقر المدقع) ، وعلى أساس انفاق الاسر التي تقع عند خط فقر الغذاء، قدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بـ42646 ديناراً للفرد الواحد شهرياً، وبجمع كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية فان خط الفقر في العراق (خط الفقر المطلق) يساوي 76896 ديناراً للفرد الواحد شهرياً.